مفهوم المواطنة - دراسة نظرية تأصيلية

اسامة عبد علي خلف
جامعة بغداد - كلية التربية الرياضية

الخلاصة

مع تنامي الفكر الديمقراطي في بلدنا ، اتسع تداول مصطلح(المواطنة) لما يحمله من معاني المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن صفة(المواطن)لا تعني فقط الانتساب للوطن، والارتباط به كتابع، وإنما هو بهذه الصفة عنصر فاعل في مختلف المجالات، له كيانه المستقل، وقناعاته الخاصة، ومن حقه أن يعبر بحرية عن آرائه واختياراته الشخصية، وأن يضطلع بدور إيجابي في الحياة العامة .ولا يستقيم البناء الديمقراطي لأي دولة دون تجلي روح (المواطنة) في علاقات كل فرد (مواطن) بمؤسسات الدولة.

يهدف البحث الحالي إلى التعريف بمفهوم المواطنة واصوله التاريخية واظهار ابرز مقومات المواطنة والابعاد السياسية والقانونية والثقافية للمفهوم وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :الاول التعريف بالمواطنة واصوله التاريخية، والثاني تناول اهم مقومات المواطنة والتي يجب ان تتوافر لتحقيق المواطنة وهي الولاء للوطن وتحقيق مبدأ المساواة والمشاركة الفعلية في الحياة العامة، والمحور الثالث نظرنا الى المواطنة من ثلاثة ابعاد هي البعد السياسي الديمقراطي وما له علاقة بتحقيق المواطنة وايضا البعد القانوني والبعد الثقافي وجاءت الخاتمة وقائمة بالمصادر.

The concept of citizenship - The study of the theory

Osama Abid Ali Kalaf
University of Baghdad - College of Physical Education

Summary

With the growth of democratic thought in our country, widened the trading term citizenship to the magnitude of the meanings of participation in political life, economic, social and cultural rights, as the recipe (citizen) does not mean only affiliation to the homeland and link him as a child , but is as such an actor in various fields has his being independent , and own convictions and the right to freely express his views and personal choices and play a positive role in public life . Do not correct the democratic structure of any state without the manifestation of the spirit of citizenship in the relations of each individual citizen to state institutions.

The current research aims to Pfhom definition of citizenship and the historical origins and show the most prominent elements of citizenship and political dimensions, legal and cultural concept.

المقدمة

يعد مفهوم (المواطنة) citizenship من المفاهيم الغربية الذي ارتبط ظهوره بكتابات ونتاجات الفكر الغربي الحديث ، ثم ما لبث ان أصبح مفهوم المواطنة مفهوماً محورياً في إطار الدراسات القانونية ليصف الوضعية القانونية التي يحق للشخص بمقتضاها التمتع بما تمنحه الدولة من امتيازات لمواطنيها وتحمّل كافة واجبات المواطنة كدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية وغيرها . وعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة اقترن بالجنسية التي ظلت لفترة طويلة المعيار الحاكم لمنح المواطنة، إلا أنها اليوم (الجنسية) أصبحت غير كافية للدلالة على مفهوم المواطنة ، وكثيراً ما يكون صلة الدم أو واقعة الميلاد (وفقاً للقانون) أساساً لمنح الجنسية إلا إنها دون شك ليست كافية (للمواطنة) ، فمفهوم المواطنة الان أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً من مجرد حمل جنسية دولة ما. ورغم أنها ترتب حقوقاً والتزامات في آن واحد إلا إنها تتضمن رابطاً معنوياً لا تحدده الدساتير ولا القوانين.

ان مفهوم المواطنة يتضمن الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية إنطلاقا من كونها ليس فقط حق ولكن واجباً وطنياً يتعين أداءه. فالمواطنة اليوم ترتب منظومة من الحقوق الأساسية أهمها الحق في الحياة والجنسية والمساواة والملكية الخاصة والتعليم والرعاية الصحية

والعدل والضمان الاجتماعي والتفكير والعقيدة والانتخاب والتمثيل النيابي وحق تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات.

ومع تنامي الفكر الديمقراطي في بلدنا ، اتسع تداول مصطلح(المواطنة) واشتد الرغبة في معرفة المعنى العلمي والأكاديمي لهذا المصطلح لما يحمله من معاني المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ إن صفة(المواطن)لا تعني فقط الانتساب للوطن والارتباط به كتابع، وإنما هو بهذه الصفة عنصر فاعل في مختلف المجالات، له كيانه المستقل وقناعاته الخاصة، ومن حقه أن يعبر بحرية عن آرائه واختياراته الشخصية، وأن يضطلع بدور إيجابي في الحياة العامة .ولا يستقيم البناء الديمقراطي لأي دولة دون تجلي روح (المواطنة) في علاقة كل فرد (مواطن) بمؤسسات الدولة.

من هنا جاء اختيارنا لموضوع البحث الحالي الذي يهدف إلى التعريف بمفهوم المواطنة وتاريخية هذا المفهوم واظهار ابرز مقومات المواطنة و الابعاد السياسية الديمقراطية والقانونية والثقافية للمفهوم وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور ، تناول الاول التعريف بمفهوم المواطنة واصوله التاريخية , وتناول المحور الثاني مقومات المواطنة والتي يجب ان تتوافر لتحقيق المواطنة وهي الولاء للوطن وتحقيق مبدأ المساواة والمشاركة الفعلية في الحياة العامة، والمحور الثالث نظرنا الى المواطنة من ثلاثة ابعاد هي البعد السياسي الديمقراطي وما له من علاقة بتحقيق المواطنة وايضا البعد القانوني والبعد الثقافي و جاءت الخاتمة بالاستنتاجات .

المحور الأول : مفهوم المواطنة واصوله التاريخية :

أولاً: مفهوم المواطنة :

تعني المواطنة (علاقة المواطن بالوطن) او علاقة الفرد بالدولة أو الإرتباط بالأرض والولاء الوطن، لكن عندما نبحث عن هذا المصطلح لغويا نجد أن معاجم اللغة العربية تخلو من كلمتي المواطنة والمواطن، فقد جاء في معاجم اللغة عن لفظ الوطن فقط قاصدة به محل إقامة الإنسان، قالت العرب وطن بالبلد، أقام به واتخذه محلاً ومسكناً، توطن الأرض : إتخذها وطناً، ووطن القوم ، عاش معهم في وطن واحد[1]، والوطن مكان إقامة الإنسان ومقره وإليه انتماؤه،سواء ولد به أم لم يولد.

وفي اللغة الإنجليزية تستخدم كلمة المواطنة (Citizenship) ليقصد بها حالة أن يعد الفرد موطنا كونه يعيش في رحاب دولة معينة، أو ينتمي إليها ويخلص لها فيحظى أو يتمتع بالعضوية فيها ومن ثم بالحماية، سواء بحكم المولد أو بحكم إكتساب الجنسية. وجاء هذا المصطلح في اللغة الفرنسية، بمعنى :المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، ولفظ المواطن للشخص الذي يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالي ما ترتبه من امتيازات[2] .

والمواطنة عند غالب فقهاء القانون تعني توافر شروط قانونية معينة في الشخص الذي يعد موطنا ، وفي معناها السياسي تشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والإلتزامات التي تفرضها عليه، وقد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه بما يشعره بالإنتماء إليه . ومن المنظور الاقتصادي– الاجتماعي يقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، أو القاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس للتعاون والتكافل والعمل الجماعي المشترك[3].

وفي تعريف هذا المصطلح جاء في موسوعة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها" علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ." وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة" على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الإنتخاب وتولي الوظائف العامة."في حين تذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة(Citizenship) هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم وتؤكد أن" المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة . وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم." ونجد موسوعة كولير الأمريكية تعرف Citizenship (ويقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز) بأنها" أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً "[4].

ومن الملاحظ ان هذه الموسوعات الاجنبية لاتفرق بين المواطنة والجنسية اذ اننا نجد التعريفات شاملة للاثنين وتعطي معنى المواطنة والجنسية في ان واحد .ويتضح ايضا من هذه التعريفات، أن في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها.وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرد(تابعية) لا تتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية.

وعموما يرى الباحث أن المواطنة تعني العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الإقتصادي أو الإنتماء السياسي أو الموقف الفكري.

ثانياً: اصوله التاريخية :

ان مفهوم المواطنة الحديث يرتبط بأساس فلسفي قديم، ذلك لان هذا المفهوم ارتبط بمفهوم (الدولة/المدينة) التي تكونت في اليونان بالقرن الرابع قبل الميلاد. والمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان حول الـ (POLIS) بمعنى البلدة أو المقاطعة، أو المدينة، أو أيضاً تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدنية وعلاقاتهم ببعضهم، وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي.

وفي الأصل, فإن المواطنة مقابل الغرباء, في المدن الإغريقية القديمة, هي المناخ الذي ولدت منه المعادلة الثانية, الأحرار (المواطنون) والعبيد (الغرباء) [٥]. فقد وجد (المواطنون) اليونانيين في مواطنتهم الأصلية مادة لتمييز هم عن الآخرين، ولشقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت مع الرومان سادة التشريع الأوائل في هذا المجال. لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصر النهضة والتنوير اللذين سادا في اوربا في القرن السابع عشر ، على انقاض حكم الاقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية [٦].

وقد طرح اصحاب نظرية العقد الاجتماعي (هوبز، ولوك، وروسو) مفهوماً آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة ، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون. وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة، بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار الذي يربط علاقاته بالآخرين بناءاً على موازين القوى ومنطق القوة أصلاً. ومع انتصار الثورة الصناعية البرجوازية وتحرير الأقنان والعمالة الزراعية لزجّها في المصانع, أخذت القضية شكلاً جديداً هو الحقوق المدنية في الدساتير مع استمرار استغلالهم واضطهادهم في الواقع[٧].

إن المفهوم الحديث للمواطنة تطور منذ قرابة (٢٠٠) سنة عندما تشكّلت الدولة الأوربية الحديثة. فالدولة الحديثة تعطي لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، وان أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل تلك الحدود الجغرافية. لكن ومن اجل منع استبداد الدولة وسلطاتها فقد نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٨].

والمواطنة بهذا المفهوم هي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان معين (أي جغرافية محددة). والمواطنة لا تتناقض مع المبدأ الإسلامي لأن العلاقة الدينية تعزز الروابط الزمنية أيضاً، ولا خلاف في ارتباط الإنسان المسلم مع غير المسلم ضمن إطار اجتماعي يتم الاتفاق عليه تحت عنوان المواطنة ، وبينما يشكل المواطن في أي موطن وحدة أتساق اجتماعية وثقافية وهو جزئية متأثرة ومؤثرة وعامل تغيير ، والمواطنة إحدى المحركات والاستراتيجيات التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون[٩]. وتؤكد الدراسات ان المواطنة هي آلية الحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية، والمذهبية ، على قاعدة مبدأ عدم التمييز والمساواة .

ويتعين علينا في دراسة مفهوم المواطنة دراسة اكاديمية ان لانهمل ما قام به (مارشال) الذي يعد من الرواد في دراسة المواطنة في العصر الحالي . فلا تكاد تخلو دراسة اوبحث حول مفهوم المواطنة الا وتعتمد ماتوصل اليه مارشال . لقد عرف مارشال المواطنة باعتبارها(مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي)، فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر هي كالآتي :

١. **العنصر المدني :**ويتضمن الحرية الفردية وحرية التعبير والإعتقاد والإيمان وحق الإمتلاك وتحرير القيود والحق في العدالة في مواجهة الآخرين الذين يظلموه في إطار المساواة الكاملة .والمؤسسات المنوط بها تحقيق العنصر المدني في المواطنة هي المؤسسات القضائية.
٢. **العنصر السياسي :**ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع بإعتبار المواطن عضو فاعل في السلطة السياسية،أو كناخب لهذه القوى السياسية .ويمارس العنصر السياسي من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.
٣. **العنصر الاجتماعي :**ويعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي، والتمتع بحياة جديرة بإنسان مخضرم وفقا للمعايير في المجتمع القائم .ويتم العنصر الاجتماعي من خلال نظام التعليم، نظام الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية [١٠].

ويرى مارشال أنه : رغم أن المواطنة قد تقلص التفاوت الاجتماعي إلا أنها تخلق أشكالاً جديدة من حيث عدم المساواة بسبب التفاوت في القدرات، وهو أمر مشروع وضروري لخلق حافز للعمل، وعليه فإن المواطنة إذا كانت تتيح فرصا تعليمية متساوية للجميع، إلا أنها لا تخلق أوضاعاً متساوية نتيجة تفاوت القدرات،وعليه تكون المواطنة وسيلة للتدرج الطبقي [١١].

يرى الباحث إن مفهوم المواطنة في الفكر الغربي يختلف عن مفهوم المواطنة في الفكر العربي حيث تعد المفاهيم نتاج البيئة التاريخية والإجتماعية المحيطة بها، لذا تختلف من محيط لآخر ومن سياق لآخر، لذلك فالمساحات الدلالية والقدرة التفسيرية لهذه المفاهيم تتفاوت وتتطور بشكل كبير، ولا يعد مفهوم" المواطنة "استثناء من هذه القاعدة، بل لعله من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً،رغم أهميته لفهم وتحليل العديد من الظواهر السياسية والثقافية لأي مجتمع.

المحور الثاني : مقومات المواطنة:

أن المواطنة لايمكن ان تتحقق بصورة آلية وجاهزة عندما تتحقق الرغبة في ذلك، إنما هي عملية مستمرة وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة ، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع، وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات والعقائد والقيم ومستوى النضج السياسي، فإنه لابد من

توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي[١٢].
وفيما يلي نشير إلى أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

١. الولاء للوطن:

ان من المقومات الرئيسة للمواطنة هو الولاء للوطن ويعني الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه والتي تسمو عن العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون، وأن هذه الرابطة لا تنحصر في مجرد الشعور بالانتماء وما يطبع ذلك من عواطف، وإنما تتجلى إلى جانب الارتباط الوجداني، في إدراك واعتقاد المواطن بأن هناك التزامات وواجبات نحو الوطن لا تتحقق المواطنة دون التقيد الطوعي بها[١٣]. ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك، واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم المواطنة وثقافة القانون، التي تعني أن الاحتكام إلى مقتضياته هو الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، ومن ثم لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة [١٤]، وهي ظواهر حاضرة في الكثير من سلوكيات مجتمعنا والمجتمعات البعيدة عن المواطنة عموما.

ويعني الولاء للوطن شعور كل مواطن بأنه معني بخدمة الوطن، والعمل على تنميته والرفع من شأنه، وحماية مقوماته الدينية واللغوية والثقافية والحضارية، والشعور بالمسؤولية عن المشاركة في تحقيق النفع العام، والالتزام باحترام حقوق وحريات الآخرين، واحترام القوانين التي تنظم علاقات المواطنين فيما بينهم، وعلاقاتهم بمؤسسات الدولة والمجتمع، والمساهمة في حماية جمالية ونظافة المدينة أو القرية التي يقيم بها، وحماية البيئة فيها، والمشاركة في النفقات الجماعية، والانخراط في الدفاع عن القضايا الوطنية، والتضامن مع باقي المواطنين والهيئات والمؤسسات الوطنية في مواجهة الطوارئ والأخطار التي قد تهدد الوطن في أي وقت، والاستعداد للتضحية من أجل حماية استقلال الوطن، والدفاع عن حدوده ، وضمان وحدته الترابية، والارتكاز في ذلك على مبدأ عام يُفترض أن يربط بين مختلف فئات المواطنين وهو اعتبار المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، وأسمى من كل المصالح الذاتية الخاصة والأغراض الفئوية الضيقة[١٥].

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، اذ تبقى هذه المسؤوليات لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي حتى ولو اكتسب الجنسية من دولة أخرى[١٦].

٢ المساواة وتكافؤ الفرص:

لا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، ويعني ذلك التساوي أمام القانون الذي هو المرجع الوحيد في تحديد تلك الحقوق والواجبات، وإذا كان التعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فإنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، لأن كل من يشعر بالحيف، أو الحرمان دون حق مما يتاح لغيره، وتنغلق في وجهه أبواب الإنصاف، يصبح متمردا على قيم المواطنة، ورافضاً لها وغير مؤمن بها[١٧].

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية وعقائدهم الدينية وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي ، واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبررا للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، وإرساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة فرص المشاركة امامها في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري[١٨].

ولحماية مبدأ المساواة بين جميع المواطنين داخل المجتمع الذي تتناقض فيه المصالح والأغراض، فإنه لابد من وجود ضمانات قانونية وقضاء مستقل وعادل يتم اللجوء إليه من طرف كل من تعرضت حقوقه للمس أو الانتهاك من لدن الآخرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين[١٩].

والدستور العراقي على غرار معظم الدساتير في العالم ينص في المادة ١٤ من دستور عام ٢٠٠٥ على أن " جميع العراقيون متساوون أمام القانون ويلاحظ أن المشرع استعمل كلمة(العراقيون) عوض (المواطنين) التي تحيل بشكل واضح من الناحية الاصطلاحية على مبدأ المواطنة، كما يلاحظ أن واقع الحياة اليومية في مختلف المجالات ما زالت تعرف الكثير من التجاوزات التي تخل بالمبدأ الدستوري الذي يقر المساواة، وتحول بالتالي دون تجلي قيم المواطنة، ولذلك لا تقف بعض الدساتير في الديمقراطيات الغربية عند حد تسجيل المبدأ، وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك لضمان احترامه في الممارسة، مثل الدستور الإيطالي الذي يؤكد على أن (لكل المواطنين نفس القدر من الكرامة الاجتماعية، وهم سواء لدى القانون، دون

تمييز في الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الأفكار السياسية أو الأوضاع الشخصية والاجتماعية)[٢٠] يضع على الدولة مسؤولية إزالة جميع العوائق الاقتصادية والاجتماعية التي تحد في الواقع من حرية المواطنين والمساواة بينهم، وتحول دون التنمية التامة للشخصية الإنسانية، ودون مشاركة جميع العاملين الفعلية في بنية البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣. المشاركة في الحياة العامة:

ولا يكفي الولاء للوطن وضمان المساواة والتكافؤ في القوانين المسيطرة، والأنظمة المتبعة في الممارسة ، لكي يتجلى مبدأ المواطنة، وإنما لابد كذلك من المشاركة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة، الأمر الذي يتطلب توفر استعدادات حقيقية لدى كل المشتركين في الانتماء للوطن، وهذه الاستعدادات لا تتوفر إلا في حدود ضيقة في ظروف قمع الحريات، ومصادرة الفكر المتحرر من التبعية والخضوع، وفي ظل الأنظمة التي تناهض العمل السياسي الذي يحمل رؤية انتقادية، أو موقف معارض للحكام وللسياسات المتبعة ففي مثل هذه الظروف التي تعرفها المجتمعات المتخلفة عموما، ومنها البلاد العربية والإسلامية، يلاحظ انزواء كثير من الكفاءات وبروز الفردانية، والابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة والنفور من العمل السياسي، وغير ذلك من الظواهر المناقضة للمواطنة، فالأنظمة القمعية ولو اختفت وراء ديمقراطيات شكلية، مسؤولة عن تقليص فرص المشاركة، ومدمرة لقيم المواطنة، ولا يظهر استعداد المواطنين للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي ، وفي إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدرا لجميع السلطات[٢١].

والمشاركة في الحياة العامة تعني أن إمكانية الدخول لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءا من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان واستفادة عموم المواطنين من الخدمات العامة مروراً بحرية المبادرة الاقتصادية وحرية الإبداع الفكري والفني وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة والوصول لمواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني[٢٢].

وعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون المجال مفتوحا للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يساهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر. والمشاركة بالمفهوم الواسع المبين أعلاه، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقولها، ولذلك فهي تختلف عن الإشراك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها، لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها، لأن الإشراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها[٢٣].

المحور الثالث : الأبعاد السياسية والقانونية والثقافية للمفهوم

يمكن النظر إلي مفهوم المواطنة من خلال ثلاثة أبعاد، على النحو الأتي:

١. البعد السياسي والديمقراطي للمواطنة :

لاشك ان الديمقراطية ترتبط ارتباط وثيق بمفهوم المواطنة فالديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، لان الديمقراطية تعني ان الشعب هو مصدر السلطات والديمقراطية تعني التأكيد على مركزية الفرد فضلاً عن التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب. وإذا كان لا يمكن ممارسة حقوق المواطنة بدون رسوخ ثقافة ومفهوم المواطنة في الوعي الاجتماعي العام، فمن المؤكد أن عملية بناء هذا الوعي العام بحقوق المواطنة تتطلب دعامات قوية وفاعلة قادرة على نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، ورصد إنتهاكات لحقوق المواطنة، وتعبئة الرأي العام للتصدي لها. وهناك علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة، وهما معا مرتبطان بمفهومين أخرين هما الوطن والوطنية، فعندما يغيب الوطن وتتوارى تجلياته عن مواطنيه تتوارى الوطنية كقيمة عليا، حيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها من مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا مواطن بدون وطن، ولا وطن بدون وطنية تعبر عن نفسها بدرجة عالية من الولاء والإندماج الوطني والتمسك السياسي[٢٤].

فالمواطنة التي هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن معا، هي المدخل الأساسي للنهوض الوطني، وهي جزء الزاوية لتطوير الوطن ابتداء من نظامه السياسي و الإجتماعي والإقتصادي وإمتداداً إلى النهوض الثقافي والإرتقاء الحضاري، لأن إفتقاد المواطنة هو الوجه الآخر لإفتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية والرمزية وليس فقط المادية.هذا يعني أن المواطنة تتجلى في أرقى صورها بإرتقاء الإنتقال الوطني من ناحية، كما تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن ناهيك عن حقوقه الإنسانية، وتمتعه بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات دون تمييز ، المواطنة وفق هذا المنظور لا تبنى إلا في بيئة سياسية ديمقراطية قانونية، تتجاوز كل أشكال الإستفراد بالسلطة والقرار أو الإستهتار بقدرات المواطنين وإمكاناتهم .والقاعدة العريضة التي تخص مفهوم المواطنة في المجال السياسي والإجتماعي، هي قاعدة العدالة والمساواة .حقائق إيجابية في طبيعة العلاقة التي تربط بين مكونات الوطن الواحد، فمقتضى العدالة الإعتراف بوجود التعددية في المجال الاجتماعي والسياسي وتنظيم العلاقة بين هذه التعدديات على أسس المواطنة المتساوية[٢٥].

فالمواطنة الحقيقية لا تتعالى على حقائق التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولا تمارس تزييفا للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثابتة، وتعمل على فتح المجال للحرية و الإنفتاح والتعددية في الفضاء الوطني،

فالأمن والإستقرار والتحديث كل ذلك مرهون إلى حد بعيد بوجود مواطنة متساوية مصانة بنظام وقانون يحول دون التعدي على مقتضيات المواطنة[٢٦].

فالمجتمع الحديث يقوم على التمييز بين" الجماعة الدينية "و"المجتمع السياسي"، فإذا كانت الجماعة الدينية تجمع بين أولئك المنتمين إلى دين واحد أومذهب ديني واحد، والذين يشتركون في الإعتقاد بمفاهيم وطقوس دينية واحدة، وتصبح حدود الجماعة الدينية هي حدود الإنتماء الديني، فإن المجتمع السياسي يضع المنتمين إلى وطن واحد بغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية والمذهبية والطائفية .وهكذا، فإن المجتمع السياسي في الغالبية العظمى من الحالات" هو مجتمع الأديان والطوائف يكون فيه" الرابطة الوطنية "هي الأساس، ويكون" الإنتماء الوطني "هو العروة الوثقى التي تربط بينهم . وبالتالي نشأ مفهوم المواطنة الحديثة كإنعكاس لهذا التطور والتمييز بين الجماعتين فالمواطنة هي التعبير الوحيد عن إنتماء المختلفين دينيا ومذهبيا إلى وطن واحد يدينون له بالولاء[٢٧].

والواقع أن المواطنة لا يمكن تصورها إلا في نطاق الدولة التي تخضع الى القانون بشكل حقيقي او مايصطلح عليه بدولة القانون، وهي الدولة التي تخضع فيها السلطة السياسية لأحكام القانون، حيث يبين القانون أسلوب تشكيل مؤسسات النظام السياسي وكيفية عملها، والعلاقة فيما بينها وعلاقاتها بالمواطنين، إضافة إلى كافة حقوق المواطنين في مواجهة السلطة السياسية، ودولة القانون بالمفهوم المتقدم، تتبلور في صورة النظام الديمقراطي الذي يقوم على المشاركة والمحاسبة وتداول السلطة سلميا[٢٨].

كما اننا بامكاننا ان نعد المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة فالمواطنة - في الأصل والجوهر - حقوق وواجبات يرتبها القانون لأفراد المجتمع ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق .ويشكل إقرارها وكفالة ممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع في دوائر صنع القرار .وعليه لا بد للديمقراطية من(مواطنين) يقولون ويفعلون، ويتعذر قيامها مع(رعايا) يسمعون ويطيعون، كما أن الديمقراطية، إذ تطلق العنان لقوى الإنسان الخلاقة وتشجع وتكرس روح المواطنة بحسبانها ستحقاقات تنال والتزامات تؤدي. وهكذا تنهض فكرتا المواطنة والديمقراطية على قيم مشتركة من بينها التعدد والتنوع و الاختلاف وعمومية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والمساواة بين المواطنين في القدر والكرامة والفرص المتكافئة، وسيادة حكم القانون ومشاركة الجماعة طواعية في تقرير شؤون الوطن وفقا للصيغ والأساليب التي يحددها القانون. ونظرا لأن كل حق يقابله واجب فإن المواطنة والديمقراطية لا يكفيها مجرد إقرار الحقوق، وانما يتم قوامها بأداء التزامات تتمثل في السعي إلي معرفة الحقوق، والمثابرة في طلب الحصول عليها والتشبث بها والدفاع عنها فضلاً عن ممارستها في إطار الصالح العام[٢٩]. وعليه يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم المواطنة والنظام السياسي، بمعنى كلما إقترب النظام السياسي من النموذج الديمقراطي،ساعد ذلك على تحقيق المواطنة.

٢. البعد القانوني للمواطنة :

ان علاقة المواطن بالوطن او علاقة الشعب بالدولة هي ما يطلق عليه علاقة المواطنة، وعلاقة المواطنة تسمى من الناحية القانونية علاقة الجنسية، وكل مواطن في الدولة الحديثة له مثل كل مواطن فيها من حقوق وعليه ما عليه من واجبات، كلهم مواطنون وكلهمسواء .ولا تمييز على اساس اللون او القومية او الدين او الجنس والخ من التسميات التي يجب ان تذوب امام تسمية المواطنة لأن العلاقة التي تربطهم بها هي علاقة المواطنة فالمواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء البلد الواحد بحيث يكون الجميع أبناء وطن واحد ولهم مصير واحد. وهذه العلاقة بين الدولة ومواطنيها يحددها" قانون الجنسية "، وهو قانون تصدره السلطة التشريعية في الدولة وفقا للأسس ومبادئ مقررة سواء في القانون الدولي أو في قانون الدستور الداخلي.

وفي الاطار القانوني للمواطنة يكون المواطن مواطنا ومن مواطني الدولة بناء على أحد معيارين : معيار المولد داخل الدولة ومعيار الدم . معيار المولد معناه أن من يولد على أرض الدولة يأخذ جنسيتها بغض النظر عن جنسية امه أو أبيه، وأبرز مثال على ذلك القانون الأمريكي .فكل من ولد على أرض أمريكا فهو أمريكي بغض النظر عن هوية او جنسية والديه[٣٠].

٣. البعد الثقافي للمواطنة :

ان المواطنة تعني التسامح والاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي، لأن حصيلة الإختلاف أكبر من حصيلة التشابه، والطاقات والأفكار المختلفة تساوي مجتمعا قوي وقدر و أغنى لأن" مناعته "قوية . والتسامح لا يعني التنازل أو التساهل بل يعني قبل كل شيء اتخاذ موقف ايجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الانسان وحرياته الأساسية المتعارف عليها عالميا، وأولها ان آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير، بما يعني ترسيخ التعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية[٣١]) والديمقراطية وحكم القانون ونبذ الاستبدادية على مستوى الدولة يرسخ مبدأ المواطنة، حيث يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات والقوانين و الإجراءات القضائية، وهو يقتضي أيضا إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون تمييز[٣٢]. فكل سلأستبعاد أو تهميش انما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب والظرف الديني والمذهبي والعنصري.

الخاتمة :

إن تأملاً للواقع الحالي لمفهوم المواطنة يكشف كونه (مفهوماً إشكالياً) ، أو أن المواطنة بسبب تغيرات عديدة على الصعيد القومي والعالمي أصبحت تعيش حالة ازمة ، أو أنها مواطنة في أزمة فإما أن تنهار مواطنة الدولة فتتقلص وتتراجع إلى أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو الجماعة الطائفية أو المجتمع المحلي، وإما أن تكتسب الهوية فتتنقل من الحدود الفنوية إلى إطار إنساني رحب. إذاً فالمواطنة تعيش الآن في حالة أزمة، وان بعض متغيرات هذه أزمة داخلي بحت ينطلق من حدود الدولة القومية بالأساس، ويعد اغتراب[٣٣] الدولة عن المجتمع أول المتغيرات الفاعلة في هذا الاطار، حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر على الدولة ويقصي عن المشاركة فيها فضلاً عن فشل الدولة في كثير من الاحيان عن حماية المواطنة الاجتماعية بابعادها المختلفة مما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض ومناقشة العقد الاجتماعي والمؤسسي للدولة، أو المحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والأمة والمواطن، ومن هنا صبح مفهوم المواطنة (ملتبساً) في أذهان الكثيرين بين التنظير والتطبيق او بين الفكر والممارسة الفعلية على النحو الذي يحتاج إلى المزيد من البحوث الأكاديمية والدراسات والاجتهادات البحثية لرصد وطرح ما هو جديد على مفهوم المواطنة.

الهوامش

[1] . ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة ، الدار المصرية ، بلاات , مج٤، ص١٤٣

[2]. David Miller, Encyclopedia Of Political Thought (Oxford Uv, New York, 1995,P:82

[3] . بتول حسين علي ، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦، ص٢١

[4] . نقلاً عن : د.علي خليفة الكواري ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،ط٤، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢، ص٣٠-٣١

[5] . للتفصيل ينظر: غانم محمد صالح ، الفكر السياسي القديم والوسيط ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١ ، ص١٨ وما بعدها .

[6] علي عبد الواحد ليله ، المواطنة على خلفية الاطار الاجتماعي والحضاري ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، القاهرة ٢١-٢٣ كانون الاول ٢٠٠٣، ص٦٤.

[7] . حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، بغداد ، مكتبة السنهوري ،٢٠١٣، ص٥٧-٥٨

[8] . علي عبد الواحد ليله ، المصدر السابق ، ص٦٥.

[9] . سمير مرقص ، المواطنة في الثقافة المصرية ، مقالة من صحيفة الاهرام ، ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٨.

[10] .Will Kymlicka and Nayne Norman (edit), Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press, 2000 , p:36

[11] . Ibid , p 37

12 . السيد يسين احمد ،الحوار ومشكلات المواطنة المعاصرة ، مصر ، مطبعة الاهرام ، ٢٠٠٤، ص٤٣

13 . ينظر : منعم العمار ، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة ،المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ، ٢٠١١، ص٣٠

[14] . سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة دراسات ومقالات ، اصدارات المستقبل العربي ، العدد ٢٥٥ ، مايس ٢٠٠٠. ص٢٤٧

[15] . Dawn Oliver and Derek Heater, The Foundations of Citizenship (New York, 1994, p: 16

16 . سليمان قلادة ، المصدر السابق ،ص٢٤٩

17 . ينظر: رعد العبودي ، ازمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي ، ط٢،في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٩

18 . سليمان قلادة ، المصدر السابق ، ص٢٤٩

19 . رعد العبودي ، المصدر السابق ،ص ٢٥١

20 . حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري ، الموصل،دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠،ص٦٧

21 . سمير عبد الرحمن ، الديمقراطية وتزييف الوعي العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد٥٩، تشرين الاول ، بيروت ، ١٩٩٨، ص٩٩

[22] . ينظر : ناصيف نصار ، في التربية والسياسة متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ،٢٠٠٢، ص٨٢ وما بعدها

[23] . سمير عبد الرحمن ، المواطنة المتساوية ،ط٤، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص٢٤٣

[24]. Alain Renaut, philosophy of Citizenship, Northwestern University. USA , 2005, p :87

[25]. Ibid, p :89

[26].Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspective: Macmillian Press, London, 1999, p :62

27 . Alain Renaut, Op,Cit, p :108

28 . Ruth Lister, Op,Cit, .p:74

[29] . http://library.thinkquest.org/C004203/political/political02.htm

[30] . هبة رؤوف عزت ، المواطنة بين المثاليات والواقعية ، على الموقع : Http://www.islamonline.net

31 . ثناء فؤاد عبدالله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٩٧، ص٦٨

[32] . ينظر : علي خليفة الكواري ،المصدر السابق ، ص٣٧-٣٨

33 . للتفصيل ينظر : اسامة عبد علي خلف ، الاغتراب في الفكر العربي المعاصر ١٩١٨-١٩٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣، ص١٩ وما بعدها

المصادر

١. ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب ، مج٤، الدار المصرية ، المؤسسة المصرية العامة ، بلات .

٢. اسامة عبد علي خلف ، الاغتراب في الفكر العربي المعاصر ١٩١٨-١٩٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.

٣. بتول حسين علي ، المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٦.

٤. ثناء فؤاد عبدالله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٩٧.

٥. حميد حنون خالد ، حقوق الانسان ، بغداد ، مكتبة السنهوري ،٢٠١٣.

٦. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري ، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠.

٧. رعد العبودي ، ازمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي ،ط٢ ، في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧.

٨. سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة دراسات ومقالات ، اصدارات المستقبل العربي ،لبنان، العدد ٢٥٥ ، مايس ٢٠٠٠.

٩. سمير عبد الرحمن ، المواطنة المتساوية،ط٢ ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤.

١٠. سمير عبد الرحمن ، الديمقراطية وتزييف الوعي العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد٥٩، تشرين الاول، بيروت ١٩٩٨،

١١. سمير مرقص ، المواطنة في الثقافة المصرية ، مقالة من صحيفة الاهرام ، تشرين الثاني ١٩٩٨.

١٢. السيد يسن احمد ،الحوار ومشكلات المواطنة المعاصرة ، مصر، مطبعة الاهرام ، ٢٠٠٤.

١٣. علي خليفة الكواري ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، ط٢ ، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٤.

١٤. علي عبد الواحد ليله ، المواطنة على خلفية الاطار الاجتماعي والحضاري ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، القاهرة ٢١-٢٣ كانون الاول ٢٠٠٣.

١٥. غانم محمد صالح ، الفكر السياسي القديم والوسيط ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠١.

١٦. منعم العمار ، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة ،المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام ،٢٠١١.

١٧. ناصيف نصار ، في التربية والسياسة متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،٢٠٠٢.

١٨. هبة رؤوف عزت ، المواطنة بين المثاليات والواقعية ، مقالة على الانترنيت .

- **الانترنيت**

http://library.thinkquest.org/C004203/political/political02.htm

- **المصادر الانكليزية**

1. Alain Renaut, philosophy of Citizenship, Northwestern University. USA , 2005 .
2. Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspective: MacmillianPress, London, 1999.
3. David Miller, Encyclopedia Of Political Thought (Oxford Uv, New York, 1995.
4. Will Kymlicka and Nayne Norman (edit), Citizenship in Diverse Societies, Oxford University Press, 2000 .
5. Dawn Oliver and Derek Heater, The Foundations of Citizenship (New York, 1994